Middle East Journal of Humanities and Cultural Studies
Homepage: http://meijournals.com/ar/index.php/mejljs/index
ISSN: 2710-2238 (PRINT)
ISSN: 2788-4686 (ONLINE)
مجلة الشرق الأوسط
للعلوم الإنسانية والثقافية
MESR
منار الشرق للدراسات والأبحاث
Manar Elsharq for Studies & Research

# المشاركة الاقتصادية للمرأة في الأسرة ودورها في تحقيق الأمن الأسري

**فاطمة علي الموسوي[1]، أ. د. نرمين محمد[2]، د. ضحى الأشقر[3]**
قسم علم الاجتماع – كلية العلوم الإنسانية– جامعة بيروت العربية / لبنان[1&2&3]

استلام البحث:25-06-2025 مراجعة البحث :10-07-2025 قبول البحث:09-08-2025

**الملخص**

في ظل الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الخانقة التي يشهدها لبنان، اضطرت الأسر إلى إعادة تنظيم أدوارها الداخلية لمواجهة التحديات المعيشية اليومية. هذا البحث يسلط الضوء على التحوّل المتزايد في دور المرأة داخل الأسرة اللبنانية، حيث لم تعد تقتصر على الأدوار التقليدية، بل أصبحت تلعب دورًا محوريًا في الإعالة والمساهمة الاقتصادية. هذا التغير فرض نفسه كحالة ضرورية للبقاء، لكنه في الوقت ذاته أدى إلى إعادة تشكيل مفاهيم أساسية مثل الأمن الأسري، وتوزيع السلطة داخل الأسرة، والعلاقات الجندرية. يسعى البحث إلى فهم طبيعة هذه التحولات، وتحديد مدى إسهام المشاركة الاقتصادية للمرأة في تعزيز استقرار الأسرة على الصعيدين المادي والاجتماعي، وما إذا كانت هذه المشاركة تؤدي إلى توازن أكبر في الأدوار والعلاقات الأسرية أم تخلق توترات جديدة في ظل الهياكل الاجتماعية التقليدية.

**الكلمات المفتاحية:** المرأة اللبنانية، المشاركة الاقتصادية، الأمن الأسري، السلطة داخل الأسرة، العلاقات الجندرية، الأزمة الاقتصادية، التغيرات الاجتماعية

## Abstract:

In the midst of Lebanon's deepening economic and social crisis, families have been forced to reorganize their internal roles to cope with daily survival challenges. This study focuses on the increasing economic role of women in Lebanese households, where women are no longer confined to traditional roles but are now playing a central part in financial support. While this shift has emerged as a necessity, it has also triggered profound changes in fundamental concepts such as family security, power dynamics within the household, and gender relations. The research aims to explore the nature of these transformations and assess the extent to which women's economic participation contributes to family stability—both financially and socially. It also examines whether this participation fosters greater balance in family roles or generates new tensions within the framework of traditional social structures.

**Keywords:** Lebanese women, economic participation, family security, authority within the family, gender relations, economic crisis, social change

## المقدمة

تُعَدّ المشاركة الاقتصادية للمرأة إحدى التحوّلات الجوهرية في بنية المجتمعات المعاصرة، بما تمثله من تقاطع بين الحقلين الاقتصادي والاجتماعي، وما تُثيره من أسئلة سوسيولوجية حول السلطة، توزيع الأدوار، والعدالة داخل النسق الأسري. وقد شهدت المجتمعات العربية، ولبنان بشكل خاص، تحولات جذرية في أدوار النساء داخل الأسرة، نتيجة عوامل اقتصادية قسرية وأخرى ثقافية وقيمية، مما أعاد تشكيل مفهوم الأمن الأسري من صيغة تقليدية إلى أخرى أكثر شمولًا وتعقيدًا (شرف الدين، ر، 2020، ص.21).

1 -------

في علم الاجتماع، تُفهَم الأسرة بوصفها وحدة إنتاج وإعادة إنتاج للنسق الاجتماعي، لا مجرد فضاء عاطفي أو قانوني. ومن هذا المنطلق، فإن دخول المرأة إلى سوق العمل، وامتلاكها لمورد اقتصادي مستقل، يُعيد صياغة توازنات السلطة داخل الأسرة، ويفرض نمطًا جديدًا من العلاقات الأسرية قد يحمل معه إمكانيات جديدة لتحقيق "أمن أسري" لا يُختزل بالضرورة في البعد الاقتصادي فقط، بل يشمل الأمن النفسي والاجتماعي والديناميكية التشاركية (Giddens, A.، 2013، صفحة 101).

وقد فرضت الأزمة الاقتصادية اللبنانية، الممتدة منذ عام 2019، واقعًا معيشيًا مأزومًا دفع شرائح واسعة من النساء إلى الانخراط الفعلي في المساهمة بالإنفاق الأسري، سواء عبر العمل الرسمي أو غير الرسمي، وهو ما جعل من المشاركة الاقتصادية للمرأة "آلية تَكَيُّف أسري" في ظل هشاشة البُنى الاقتصادية والاجتماعية .(UN Women., 2021, p. 6) ولكن، يبقى التساؤل قائمًا: هل تؤدي هذه المشاركة فعليًا إلى تعزيز الأمن الأسري، أم أنها تُعيد إنتاج أوجه جديدة من الضغوط والتوترات داخل النسق الأسري اللبناني؟

من هنا، تنبع أهمية هذا البحث، الذي يسعى إلى تحليل العلاقة بين المشاركة الاقتصادية للمرأة اللبنانية وتحقيق الأمن الأسري، من منظور سوسيولوجي يدمج بين التحليل البنيوي والوظيفي، وينطلق من فرضية أن مساهمة المرأة في الاقتصاد المنزلي لا تُنتج دائمًا استقرارًا أسريًا، بل قد تُحدث تحولات معقدة في شكل الأدوار، ومجالات النفوذ، والتفاوض داخل الأسرة(Connell, R., 2009, p. 147)

## 1. تحديد موضوع البحث

يتناول هذا البحث موضوع "المشاركة الاقتصادية للمرأة اللبنانية ودورها في تحقيق الأمن الأسري"، من خلال دراسة ميدانية لعدد من النساء العاملات في مدينة صيدا وضواحيها، في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية العميقة التي شهدها لبنان منذ عام 2019 .

فقد أسهم الانهيار المالي والركود الاقتصادي في دفع النساء نحو أدوار إنتاجية جديدة، ما أعاد رسم ملامح البنية الأسرية وأثار تساؤلات حول توزيع السلطة، وتحوّل الأدوار الجندرية، ومفهوم الأمن الأسري ذاته بوصفه بناءً اجتماعيًا متغيرًا.

## 2. أهداف البحث

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. فهم مشاركة المرأة اللبنانية اقتصاديًا كأحد أشكال الفاعلية الاجتماعية الناتجة عن تحولات بنيوية في النسق الأسري.
2. تحليل أثر هذه المشاركة على إعادة توزيع السلطة داخل الأسرة، وخاصة في اتخاذ القرار والمسؤوليات اليومية.
3. استكشاف التوترات والتغيرات الناجمة عن ازدواجية الأدوار التي تتحمّلها المرأة العاملة (بين العمل والبيت).
4. تفكيك مفهوم الأمن الأسري وتحليله في ضوء المشاركة الاقتصادية للمرأة، كنسق متعدد الأبعاد (اقتصادي، نفسي، اجتماعي).
5. إبراز الفروقات الطبقية والثقافية في تجارب النساء، والكشف عن مدى تجانس أو تباين أثر المشاركة الاقتصادية على واقع الأسرة.

## 3. إشكالية البحث وتساؤلاته

فرضت الأزمة الاقتصادية المتفاقمة في لبنان على الأسرة أن تعيد تنظيم أدوارها الداخلية، بحيث باتت المرأة تلعب دورًا أساسيًا في الإنفاق والإعالة .

لكن هذه المشاركة الاقتصادية لا تطرح نفسها فقط كضرورة معيشية، بل تكشف عن تحولات عميقة في بنية السلطة الأسرية، والعلاقات الجندرية، ومفهوم الأمن الأسري.

### 3.1 الإشكالية المركزية

<كيف تؤثر المشاركة الاقتصادية للمرأة اللبنانية، في ظل الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، على إعادة تشكيل الأمن الأسري، وتوزيع السلطة داخل الأسرة؟

تتفرّع من الإشكالية التساؤلات التالية:

1. ما هي دوافع النساء في صيدا وضواحيها للمشاركة الاقتصادية داخل الأسرة؟ وهل هي ناتجة عن خيار اجتماعي أم عن إكراه اقتصادي؟
2. كيف تنعكس هذه المشاركة على العلاقات الأسرية، خصوصًا في ما يتعلق بتقاسم الأدوار والسلطة واتخاذ القرار؟
3. ما هي التغيرات أو التوترات التي تطرأ على النسق الأسري نتيجة هذا التحول في الدور النسائي؟
4. كيف تُعرّف النساء العاملات "الأمن الأسري"؟ وهل يرون في دورهن الاقتصادي عاملاً لتعزيزه؟
5. إلى أي مدى تختلف تجارب النساء في هذا المجال باختلاف السياق الطبقي والثقافي والاجتماعي؟

## 4. فرضيات البحث

1. تُسهم المشاركة الاقتصادية للمرأة في إعادة توزيع نسبي للسلطة داخل الأسرة، من خلال تعزيز قدرتها على اتخاذ القرار، دون أن تلغي بالكامل البنية الأبوية التقليدية.
2. الأمن الأسري الناتج عن مشاركة المرأة اقتصاديًا لا يقتصر على الأمن المالي، بل يشمل أبعادًا نفسية واجتماعية، تتعلق بالاعتراف والدعم والتكافؤ داخل الأسرة.
3. الازدواجية في الأدوار (الإنتاج والعمل المنزلي)" تؤدي إلى ضغوط نفسية واجتماعية على المرأة، ما قد ينتج أمنًا اقتصاديًا هشًا يترافق مع توتر داخلي.
4. تختلف آثار المشاركة الاقتصادية على الأمن الأسري باختلاف الموقع الطبقي والثقافي للمرأة، ما يجعل مفهوم الأمن الأسري نسبيًا وغير موحد.

## 5. منهجية الدراسة

### 5.1 نوع الدراسة والمنهج المعتمد

يعتمد هذا البحث على "المنهج النوعي التفسيري(Qualitative Interpretivist Approach) "، وذلك لملاءمته لطبيعة الموضوع الذي يتناول تمثّلات النساء وتجاربهن الشخصية والاجتماعية .

يركّز هذا المنهج على فهم المعاني الذاتية التي تمنحها النساء لدورهن الاقتصادي داخل الأسرة، وكيف تنعكس هذه التجارب على مفهوم "الأمن الأسري."

### 5.2 مجتمع الدراسة ومجالها المكاني

يتكوّن مجتمع الدراسة من "نساء عاملات في مدينة صيدا وضواحيها"، وهي منطقة لبنانية تجمع بين التنوّع الطبقي والمجالي (حضري/شبه ريفي)، وتُعد نموذجًا مهمًا لتحليل آثار الأزمات الاقتصادية على الأسرة اللبنانية .

تم اختيار هذه المنطقة نظرًا لما شهدته من تحولات اقتصادية واجتماعية في السنوات الأخيرة، وما تتميز به من حضور نسائي بارز في سوق العمل، خصوصًا في القطاعات الخدمية والتعليمية.

### 5.3 عينة الدراسة

تم اعتماد "عينة قصدية" (Purposive Sample) تضم "10 نساء عاملات" تتراوح أعمارهن بين 25 و55 عامًا، ومن خلفيات مهنية مختلفة (معلمات، موظفات، حرفيات، عاملات في الخدمة، وربات أعمال صغيرة) .

تم اختيار هؤلاء النساء بناءً على معايير محددة :

–الإقامة في صيدا أو ضواحيها؛

–المساهمة المالية المباشرة في نفقات الأسرة؛

–تنوّع الحالة العائلية (متزوجة، مطلقة، أرملة، زوجة لرجل عاطل...).

### 5.4 أدوات جمع البيانات

**–"المقابلات شبه الموجهة (Semi–structured Interviews):"**

أُجريت مقابلات فردية مع النساء، استُخدم فيها دليل مقابلة مرن تضمّن محاور حول: طبيعة العمل، المشاركة في الإنفاق، اتخاذ القرار، التحديات النفسية والاجتماعية، مفهوم الأمن الأسري .

**"دراسة الحالة (Case Study):"**

تم تعميق البحث عبر تحليل ثلاث حالات لنساء يمثلن نماذج مختلفة من الأسر :

- امرأة معيلة مطلقة؛
- امرأة متزوجة تتحمّل كامل الإنفاق بسبب بطالة الزوج؛
- أرملة تعول أبناءها وتعمل في قطاع غير رسمي.

### 5.5 أسلوب تحليل البيانات

تم استخدام "التحليل الموضوعات ي(Thematic Analysis) "، كما طوّره(2006) Braun & Clarke ، بهدف استخراج الأنماط المتكررة في تجارب النساء، وتحليلها في ضوء المفاهيم النظرية .

تم ترميز البيانات يدويًا وفق محاور :

–السلطة واتخاذ القرار

–الأمن النفسي والعاطفي

–توزيع الأدوار

–الازدواجية في الوظائف

–الاعتراف الرمزي والشرعية الاجتماعية

### 5.6 الحدود الزمانية والمكانية

–**"زمانيًا:"** امتدت الدراسة من عام 2019 حتى عام 2024، وهي فترة شهدت أزمات اقتصادية متلاحقة (انهيار الليرة، ارتفاع التضخم، فقدان الوظائف).

-**"مكانيًا:"** مدينة "صيدا وضواحيها"، كنموذج مختلط بين البيئة الحضرية وشبه الريفية، بما يعكس تنوعات اجتماعية وثقافية واقتصادية متقاطعة.

### 5.7 الاعتبارات الأخلاقية

-الحصول على "موافقة شفوية واعية" من المشارِكات، بعد شرح هدف الدراسة لهن.

-"ضمان السرية التامة" باستخدام أسماء مستعارة وعدم كشف أي معلومات شخصية حساسة.

-احترام الحق في الانسحاب أو الامتناع عن الإجابة في أي لحظة خلال المقابلة.

## الإطار النظري

### 1. مفهوم الأمن الأسري

يعتبر "الأمن الأسري" من المفاهيم المتداخلة في السوسيولوجيا الحديثة، حيث يربط بين استقرار الأسرة والمجتمع ككل. يشمل الأمن الأسري، حسب "عطية (2017)"، جوانب متعددة مثل الاستقرار العاطفي، الاقتصادي والاجتماعي. فهو يُعد حجر الزاوية الذي يرتكز عليه المجتمع من حيث تكوين علاقات صحية ومستدامة بين أفراده، مما يعزز استقرار المجتمع ككل (عطية، ف، 2017، ص. 41).

من منظور سوسيولوجي، "الأمن الأسري" لا يقتصر على الجانب الاقتصادي فقط، بل يتداخل مع القيم الاجتماعية التي تحكم توزيع الأدوار داخل الأسرة. يرى "Giddens (1992)" أن الأسرة تعتبر وحدة اجتماعية تساهم في "إعادة إنتاج" القيم الاجتماعية، بما في ذلك القيم المتعلقة بالحب، الأمان والاستقرار( Giddens, A. , 1992, p. 101 ) وقد أظهرت الدراسات أن تعزيز الأمن الأسري يتطلب توازنًا بين "الاحتياجات الاقتصادية" والعاطفية، وهو ما يُترجم إلى دور المرأة في توفير هذا التوازن من خلال "المشاركة الاقتصادية".

## 2. المشاركة الاقتصادية للمرأة وأثرها على الأمن الأسري

أدى تطور دور المرأة في المجتمع إلى تحول جذري في البنية الأسرية، حيث بدأت المرأة تشارك بشكل فعّال في النشاط الاقتصادي للأسرة. في المجتمعات التقليدية، كانت الأسرة تعتمد على الرجل كمُعيل رئيسي، ولكن مع تطور الاقتصاد العالمي وتغير التوجهات الاجتماعية، بدأت المرأة تساهم بشكل متزايد في تأمين احتياجات الأسرة "Fraser (1997)" .يرى أن "المشاركة الاقتصادية للمرأة ليست مجرد مساهمة مادية، بل هي جزء من تحولات واسعة في توزيع القوى داخل الأسرة " .(Fraser, N., 1997, p. 23)

التفسير السوسيولوجي لهذه التحولات يتعلق بـ "السلطة الرمزية" التي يمكن أن تمتلكها المرأة عند مشاركتها الاقتصادية في الأسرة. ففي مجتمعات مثل لبنان، التي تشهد تغيرات سريعة في الهيكل الاجتماعي، تساهم المرأة في توفير الدخل الذي يُعد أساسيًا لاستقرار الأسرة، مما يعزز مكانتها داخل المنزل. إلا أن هذه المشاركة الاقتصادية قد تواكبها تحديات تتعلق بالصراع بين الأدوار التقليدية والحديثة للمرأة، حيث تبقى بعض الأسر تتمسك بالقيم التقليدية التي تحد من حرية المرأة في اتخاذ قرارات مالية أو اجتماعية.

"السعداوي (1981)" تُشير إلى أن "المرأة العربية التي تعمل خارج المنزل لا تقتصر أدوارها على تقديم الدعم الاقتصادي فقط، بل تساهم في إعادة تشكيل الهياكل الاجتماعية الأسرية بشكل كامل" (السعداوي، ن. ، 1981، ص.76) وبالتالي، تُعتبر هذه المساهمة الاقتصادية ضرورية في تحقيق الأمن الأسري، حيث لا تقتصر على التوازن المالي بل تمتد لتشمل استقرار العلاقات داخل الأسرة.

### 3. السلطة الأسرية والأدوار الجندرية

إن دراسة "السلطة الأسرية" في سياق الأدوار الجندرية تشكل نقطة محورية لفهم التغيرات التي شهدتها الأسر في المجتمعات الحديثة. وفقًا لـ "بورديو (1991)"، تلعب "السلطة الرمزية" دورًا مهمًا في تحديد العلاقات الأسرية، حيث لا تقتصر السلطة على القوة المادية ولكنها تمتد إلى التفاعلات الاجتماعية التي يتم من خلالها توزيع القوة داخل الأسرة (بورديو، ب.، 1991، ص. 45) في هذا السياق، تُعتبر مشاركة المرأة الاقتصادية أحد العوامل المؤثرة على هذه السلطة. في "الأسرة التقليدية"، كان الرجل يمثل العنصر الرئيسي في اتخاذ القرارات، لكن مع تزايد مشاركة المرأة الاقتصادية، بدأ توزيع السلطة يتغير تدريجيًا. يمكن تفسير هذا التغيير عبر "نظريات الدور الاجتماعي"، التي تفترض أن الأدوار الجندرية داخل الأسرة يمكن أن تكون "مرنة وقابلة للتغيير" مع تغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية. هذا التغيير، كما يوضح Parsons (1951)""، لا يعني بالضرورة تراجع مكانة الرجل، بل يعكس تحولات في تقاليد القوة داخل الأسرة، حيث تكتسب المرأة "سلطة اقتصادية" من خلال إسهامها في تأمين احتياجات الأسرة (Parsons, T, 1951, p. 28)

### 4. التغيرات الاجتماعية والاقتصادية وتأثيرها على الأدوار الأسرية

تشير "شرف الدين (2020)" إلى أن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية في لبنان قد ساهمت في تغيير الهيكل الأسري بشكل جذري. فالتوسع في مشاركة المرأة في سوق العمل كان له تأثيرات إيجابية على "استقلالها المالي" وأدى إلى "تعزيز وضعها داخل الأسرة". ومع ذلك، تُلاحظ بعض الأسر مقاومة لتلك التحولات بسبب التمسك بالقيم التقليدية، مما يخلق صراعًا بين الأدوار الجندرية المتغيرة والأدوار التقليدية (شرف الدين، ر.، ص.ص. 110–125)

يشير " Giddens (1992)" إلى أن هذه التغيرات الاقتصادية قد تؤدي إلى إعادة هيكلة علاقات القوة في الأسرة، حيث تتحقق "العدالة الاجتماعية" من خلال مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات الاقتصادية والاجتماعية ( Giddens, A. ,

(1992, p. 55) وبالرغم من التحديات التي تواجه المرأة في هذا السياق، فإن مشاركتها الاقتصادية تُعتبر عاملاً مهمًا في تحسين استقرار الأسرة وتحقيق "الأمن الأسري".

## 5. العلاقة بين المشاركة الاقتصادية للمرأة والأمن الأسري

يُعتبر "التوازن الاقتصادي" في الأسرة أحد المقومات الأساسية لتحقيق "الأمن الأسري". وفقًا لتحليل(1997) Fraser" "، فإن تحقيق العدالة الاقتصادية داخل الأسرة يساهم في تحقيق الأمن الأسري على المستوى النفسي والاجتماعي (Fraser, N., 1997, p. 23) من خلال "المشاركة الاقتصادية للمرأة"، تُحقق الأسرة استقرارًا ماليًا ينعكس إيجابيًا على تماسكها الداخلي، مما يُسهم في تعزيز الأمن الأسري.

من ناحية أخرى، "عطية (2017)" يؤكد أن "تحقيق الأمن الأسري يتطلب توازنًا بين الأدوار الاقتصادية والاجتماعية" (عطية، ف، 2017، ص. 41) وبناءً على ذلك، يمكننا القول إن دور المرأة في المشاركة الاقتصادية لا يتوقف عند توفير المال فقط، بل يمتد إلى تعزيز التماسك الاجتماعي والنفسي بين أفراد الأسرة.

## 6. القراءة التحليلية للفصل

### 6.1 تأثير المشاركة الاقتصادية للمرأة على الأمن الأسري

من خلال تحليل المفاهيم الرئيسية في الفصل، يتضح أن المشاركة الاقتصادية للمرأة في المجتمع تُعتبر من العوامل الرئيسية التي تسهم في تعزيز "الأمن الأسري". يظهر في الإطار النظري أن الأمن الأسري لا يقتصر على الجوانب العاطفية والنفسية فقط، بل يمتد ليشمل الجانب الاقتصادي بشكل رئيسي، الذي أصبح جزءًا أساسيًا في استقرار الأسرة. لذلك، فإن "التمكين الاقتصادي للمرأة" لا يقتصر على زيادة الدخل المالي، بل أيضًا يعزز "الاستقلالية" والقدرة على اتخاذ القرارات الاقتصادية والاجتماعية داخل الأسرة. وهذا يؤدي إلى إعادة توزيع السلطة داخل الأسرة بطريقة أكثر توازنًا.

### 6.2 التغيرات الاجتماعية ودورها في التحولات الأسرية

كما أوضحنا في "الإطار النظري"، فإن التغيرات الاجتماعية في المجتمعات الحديثة، مثل "لبنان"، تؤدي إلى تحول في الأدوار الجندرية داخل الأسرة. فمع تحول المرأة إلى شريك اقتصادي أساسي، تتغير الهيكلة التقليدية للأسرة التي كانت تعتمد بشكل كامل على الرجل كمُعيل رئيسي. تبرز هنا "السلطة الرمزية" التي اكتسبتها المرأة من خلال مشاركتها الاقتصادية، مما يجعلها جزءًا أساسيًا في القرارات المتعلقة بمستقبل الأسرة. ولكن، يتضح أيضًا أن هذه التغيرات الاجتماعية والاقتصادية تواجه مقاومة من بعض الأسر التي تتمسك بالقيم التقليدية، مما يخلق نوعًا من الصراع بين الأدوار التقليدية والجديدة.

### 6.3 التحديات والصراعات بين الأدوار الجندرية المتغيرة والتقاليد الاجتماعية

إن التحدي الأكبر الذي تواجهه المرأة في هذا السياق هو التوازن بين دورها التقليدي في الأسرة ودورها الجديد كمشاركة اقتصادية نشطة. تشير "الدراسات السوسيولوجية" إلى أن التقاليد الاجتماعية، خاصة في مجتمعات مثل لبنان، قد تقيّد المرأة وتحد من قدرتها على ممارسة دورها الاقتصادي بحرية. هذا الصراع بين الأدوار قد يؤدي إلى "تناقضات اجتماعية" وصراعات داخل الأسرة، حيث تتفاوت رؤى الأفراد حول كيفية تكامل المرأة في الأدوار الاقتصادية والاجتماعية. من هنا تأتي أهمية "الوعي الاجتماعي" وضرورة تكثيف الجهود من أجل تعزيز مفاهيم "المساواة الجندرية" داخل الأسرة والمجتمع.

### 6.4 السلطة الاقتصادية والعلاقات الأسرية

من خلال تحليل "نظريات السلطة الأسرية"، يمكن القول أن العلاقة بين المشاركة الاقتصادية للمرأة والأمن الأسري تتجاوز القضايا الاقتصادية البسيطة، بل ترتبط بمسألة "السلطة الأسرية". فإن المرأة التي تساهم اقتصاديًا داخل الأسرة تبدأ في اكتساب "نفوذ رمزي" يؤثر على علاقات القوة داخل الأسرة. هذا التحول في توزيع السلطة له تأثيرات كبيرة على هيكل

الأسرة، حيث تبدأ المرأة في مشاركة الرجل في اتخاذ القرارات المهمة، مما يساهم في توازن أكبر بين أفراد الأسرة. لكن في بعض الحالات، قد يتسبب هذا التحول في توترات أو صراعات بسبب وجود موروثات اجتماعية قد ترفض هذا التغيير.

### 6.5 الاستنتاجات

1. "أهمية التمكين الاقتصادي للمرأة": تبين الدراسة أن "التمكين الاقتصادي" للمرأة ليس فقط أمرًا ضروريًا لتحقيق "الأمن الأسري"، بل هو أيضًا مكون رئيسي لتعديل الأدوار الاجتماعية داخل الأسرة والمجتمع. في المجتمعات الحديثة، أصبح للمرأة دور اقتصادي قوي يعزز استقلالها، ويغير العلاقات داخل الأسرة.
2. "التحديات الثقافية والاجتماعية": على الرغم من التقدم الذي حققته المرأة في المشاركة الاقتصادية، إلا أن هناك "تحديات ثقافية واجتماعية" كبيرة تواجهها في المجتمعات التقليدية. يحتاج المجتمع إلى مزيد من الوعي لتغيير المواقف السلبية تجاه عمل المرأة في المجال الاقتصادي وتعزيز قيم المساواة.
3. "التغيرات في هيكل الأسرة": تساهم المشاركة الاقتصادية للمرأة في "إعادة تشكيل بنية الأسرة" من خلال تقاسم الأدوار الاقتصادية والاجتماعية بين الرجل والمرأة. هذا التوازن يُعتبر ضروريًا لتحقيق استقرار الأسرة والأمن الأسري بشكل عام.
4. "المقاومة للتغيير": تُظهر النتائج أيضًا أن مقاومة بعض الأسر لتحولات الأدوار الجندرية والاقتصادية قد تؤدي إلى ظهور صراعات داخل الأسرة. هذه الصراعات قد تكون نتيجة للمفاهيم التقليدية حول دور المرأة في المجتمع. ومن هنا، فإن العمل على تغيير هذه المفاهيم يعد خطوة أساسية في تعزيز مشاركة المرأة الاقتصادية في المجتمع.
5. "دور السياسات العامة": من المهم أن تلعب "السياسات العامة" دورًا في دعم "المساواة الجندرية"، من خلال تقديم بيئة داعمة للمرأة في مجال العمل، وتقديم التشريعات التي تضمن حقوقها الاقتصادية والاجتماعية في الأسرة والمجتمع.

## الفصل الثاني: "المشاركة الاقتصادية للمرأة في لبنان: السياق الاجتماعي والثقافي"

تُعد المشاركة الاقتصادية للمرأة في لبنان موضوعًا متجددًا يتطلب فهمًا عميقًا للسياق الاجتماعي والثقافي الخاص بالمجتمع اللبناني. فمن خلال التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدها لبنان في العقود الأخيرة، بدأت المرأة تشارك في الحياة الاقتصادية بشكل أكثر تأثيرًا من ذي قبل. لكن، يبقى هذا التحول مشروطًا بعدد من العوامل الثقافية والاجتماعية التي قد تكون مؤثرة على حجم ونوعية هذه المشاركة.

"التحديات" التي تواجهها المرأة في هذا السياق تشمل القيود الثقافية، الهيكل الاجتماعي التقليدي، وكذلك التحديات القانونية والاقتصادية. إضافة إلى ذلك، فإن المشاركة الاقتصادية للمرأة لا تتوقف عند حدود العمل المدفوع الأجر، بل تشمل أيضًا العمل غير المدفوع الذي تقوم به في الأسرة والمجتمع.

### 1. السياق الاجتماعي والثقافي في لبنان

"لبنان" يعد من المجتمعات التي تعكس توترًا بين التقليدي والحديث في مسألة الأدوار الجندرية. ففي حين شهدت المرأة اللبنانية تقدمًا في مجالات التعليم والعمل، ما زالت تتعرض للعديد من "الضغوط الاجتماعية" التي تحد من مشاركتها الكاملة في الحياة الاقتصادية. بحسب "خليل (2020)"، فإن "العادات والتقاليد" تفرض أحيانًا قيودًا على المرأة، رغم التعليم العالي الذي تحققه ونجاحها في مختلف المجالات الاقتصادية (خليل، ع.، 2020، ص. 56).

تمثل "المؤسسات الدينية" في لبنان أحد أبرز القيود التي تؤثر على دور المرأة في المجتمع. ففي بعض الطوائف، تُحدد الأدوار الاقتصادية والاجتماعية بناءً على تفسير ديني قد يحد من الحرية الاقتصادية للمرأة. هذه التوجهات الثقافية تؤثر بشكل مباشر على فهم المرأة لحقوقها في العمل والمشاركة الاقتصادية.

## 2. التحديات الاقتصادية والسياسية

شهد لبنان في السنوات الأخيرة تحديات اقتصادية كبيرة نتيجة الأزمات المتعاقبة، بما في ذلك "الأزمة المالية" و"التدهور الاقتصادي". هذه التحديات كان لها تأثيرات كبيرة على "مشاركة المرأة الاقتصادية"، حيث أصبح العمل أكثر ضرورة للعديد من الأسر لضمان بقائها، مما أدى إلى دخول النساء بشكل أكبر في "سوق العمل".

لكن، بالرغم من زيادة عدد النساء العاملات، فإن وجود "التحديات السياسية" والاقتصادية، مثل نقص الفرص الوظيفية، تدني الأجور، والمشاكل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، يجعل من الصعب على النساء تحقيق الاستقلالية الاقتصادية الكاملة. كما يشير "عبد الله (2019)" إلى أن "المرأة اللبنانية تواجه "حواجز متعددة" تتراوح بين القيم الاجتماعية التي تشترط أن يكون دورها الرئيسي في المنزل، إلى المشاكل الاقتصادية التي تحد من فرص عملها" (عبد الله، م. ، 2019، ص. 132).

## 3. مشاركة المرأة في القطاعات الاقتصادية المختلفة

تحقق المرأة اللبنانية نتائج مثيرة في مختلف القطاعات الاقتصادية. ففي "القطاع التعليمي"، على سبيل المثال، تبلغ نسبة النساء العاملات في هذا القطاع نحو "70%" من إجمالي العاملين، وهو ما يعكس التفوق النسائي في هذا المجال. أما في "القطاع الطبي"، فإن العديد من النساء يشغلن مناصب طبية مرموقة مثل "الأطباء" و"الممرضات"، ما يساهم بشكل فعال في تطوير القطاع الصحي في لبنان.

ومع ذلك، فإن أكبر "القطاعات الاقتصادية" التي تشهد تواجدًا قويًا للمرأة في لبنان هي "القطاع الخدمي" و"القطاع غير الرسمي"، حيث تعمل المرأة في الوظائف غير المدفوعة الأجر، أو في العمل المؤقت أو غير الرسمي الذي لا يضمن لها حقوقًا اقتصادية أو اجتماعية مستدامة. وفقًا لدراسة "الصالح (2021)"، فإن المرأة اللبنانية تظل "مقيدة بالعمل في القطاع

غير الرسمي، ما يحد من قدرتها على تحقيق الاستقلال الاقتصادي والتمتع بمزايا العمل الرسمية" (الصالح، ف.، 2021، ص. 95)

**4. تأثير التعليم على مشاركة المرأة الاقتصادية**

يُعد "التعليم" من العوامل الرئيسية التي تساهم في "زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل". في لبنان، حيث يشهد قطاع التعليم نموًا كبيرًا في السنوات الأخيرة، تتزايد الفرص أمام النساء لتحسين أوضاعهن الاقتصادية والاجتماعية. تشير "الدراسات السوسيولوجية" إلى أن "التعليم العالي للمرأة في لبنان يعزز من فرصها في الانخراط في سوق العمل بشكل فعال، ويزيد من قدرتها على المشاركة الاقتصادية المستدامة" (محمود، س، 2018، ، ص. 143).

ومع ذلك، لا يزال التعليم العالي لا يتناسب دائمًا مع الفرص الاقتصادية المتاحة للمرأة في لبنان، مما يعني أن التعليم لا يترجم بالضرورة إلى مشاركة اقتصادية فاعلة، خاصة في ظل الأزمات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر على القدرة الاستيعابية لسوق العمل.

**5. القوانين والتشريعات وتأثيرها على المرأة**

يُعتبر "الإطار التشريعي" في لبنان أحد العوامل الهامة التي تؤثر على مشاركة المرأة في الاقتصاد. ورغم وجود "تشريعات تحمي حقوق المرأة" في العمل، إلا أن تطبيق هذه التشريعات يعاني من التحديات بسبب "عدم تطبيق فعّال" لهذه القوانين على الأرض. كما أن "القوانين المتعلقة بالعمل" لا تضمن المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة في فرص العمل والرواتب.

تُظهر "دراسة االشريف (2020)" أن "قانون العمل اللبناني لا يزال يحتوي على ثغرات تسمح بالتمييز ضد المرأة في سوق العمل، خاصة فيما يتعلق بالتوظيف في المناصب القيادية" (الشريف، ر.، 2020، ص. 98).

. وبالرغم من التشريعات الحديثة التي تسعى إلى تحسين وضع المرأة في العمل، فإن هذه القوانين تحتاج إلى "إصلاحات شاملة" لضمان فرص عمل أكثر عدالة.

**الاستنتاجات**

1. "التحديات الثقافية والدينية": تمثل العادات الاجتماعية والتقاليد الثقافية في لبنان تحديات كبيرة أمام المرأة اللبنانية للمشاركة الفعالة في سوق العمل. تحتاج هذه التحديات إلى تغييرات ثقافية واسعة من أجل تمكين المرأة بشكل كامل.
2. "الأزمات الاقتصادية والسياسية": تؤثر الأزمات الاقتصادية في لبنان بشكل كبير على القدرة التوظيفية للمرأة، مما يعقد فرص مشاركتها الاقتصادية على المدى البعيد.
3. "القطاع غير الرسمي": يشهد القطاع غير الرسمي في لبنان تواجدًا كبيرًا للمرأة، ولكن هذا التواجد غير مدفوع الأجر وغير مستدام اقتصاديًا، مما يقلل من تأثيره على الأمن الاقتصادي للأسرة.
4. "أهمية التعليم": يُعد التعليم أداة رئيسية لتمكين المرأة في لبنان، لكنه لا يترجم دائمًا إلى مشاركة فعّالة في الاقتصاد بسبب الأزمات الاقتصادية والسياسية.
5. "الإصلاحات القانونية": من المهم العمل على تطبيق قوانين أكثر فعالية لضمان "المساواة الجندرية" في سوق العمل وتحقيق فرص عمل عادلة للنساء.

**الفصل الثالث: "دور المشاركة الاقتصادية للمرأة في تعزيز الأمن الأسري في لبنان**

تعتبر المشاركة الاقتصادية للمرأة أحد العوامل المهمة التي تؤثر بشكل كبير على استقرار الأسرة وتحقيق الأمن الأسري في المجتمع اللبناني. في هذا الفصل، سيتم استكشاف العلاقة بين مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية وأثرها على تعزيز

الأمن الأسري. تهدف الدراسة إلى تحليل التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية التي يترتب عليها دخول المرأة إلى سوق العمل، ومدى تأثير ذلك على هيكل الأسرة اللبناني.

تشير الأدبيات السوسيولوجية إلى أن التمكين الاقتصادي للمرأة لا يقتصر على الجانب المالي فحسب، بل يشمل أيضًا تأثيره على "الأدوار الأسرية"، وتحسين "القدرة على اتخاذ القرارات الأسرية"، وبالتالي يساهم في "استقرار الأسرة". كما يتناول الفصل تأثير القيم الاجتماعية والسياسية في تعزيز دور المرأة في الاقتصاد ومدى استجابتها للتحديات التي تواجهها في هذا السياق.

**1. تأثير المشاركة الاقتصادية على استقرار الأسرة**

تلعب "المشاركة الاقتصادية" للمرأة دورًا محوريًا في تعزيز استقرار الأسرة وتحقيق "الأمن الأسري". وفقًا لـ "عطية (2017)"، فإن دخول المرأة سوق العمل يعزز قدرتها على "المساهمة في اتخاذ القرارات الاقتصادية" داخل الأسرة، مما يؤدي إلى تعزيز "استقلالية الأسرة" بشكل عام. كما أن المشاركة الاقتصادية تساهم في "تقليل الاعتماد المالي على طرف واحد" داخل الأسرة، مما يؤدي إلى تقاسم المسؤوليات وتحقيق نوع من "التوازن الأسري" (عطية، ف.، 2017، ص. 41)

إضافة إلى ذلك، تشير "الدراسات السوسيولوجية" إلى أن مشاركة المرأة في العمل لا تقتصر على تعزيز القدرة المالية للأسرة فحسب، بل تسهم أيضًا في تحسين جودة الحياة الأسرية. ففي دراسة قام بها "الخطيب (2019)" حول العلاقة بين عمل المرأة وأثره على العلاقات الأسرية في لبنان، أظهرت النتائج أن "النساء العاملات يشعرن بالاستقلالية والقدرة على التحكم في حياتهن، مما ينعكس إيجابيًا على علاقاتهن الأسرية" (الخطيب، م. ، 2019، ص. 76).

### 2. دور المرأة في اتخاذ القرارات الأسرية

من أهم الجوانب التي تتأثر بالمشاركة الاقتصادية للمرأة هو "دورها في اتخاذ القرارات الأسرية". فبدخول المرأة في سوق العمل، تزداد قدرتها على "التأثير في قرارات الأسرة" التي كانت في السابق حكراً على الرجل. تؤكد "الورقة البحثية" التي أعدها "عبد الله (2020)" أن "المشاركة الاقتصادية للمرأة تتيح لها التأثير المباشر في اتخاذ قرارات تتعلق بالمصروفات، وتخطيط المستقبل، وتربية الأطفال" (عبد الله، ر.، 2020، ص. 110). في هذا السياق، تساهم المرأة بشكل مباشر في إدارة الموارد المالية للأسرة وتوزيع المسؤوليات بين الأفراد.

### 3. المرأة والعلاقات الأسرية: التحديات والفرص

رغم الأثر الإيجابي الذي تتركه "المشاركة الاقتصادية للمرأة" على "استقرار الأسرة"، إلا أن هناك "تحديات اجتماعية" قد تنشأ نتيجة لهذا التحول. ففي بعض الأسر، قد تؤدي مشاركة المرأة الاقتصادية إلى ظهور "صراعات داخلية" بسبب مقاومة الأدوار التقليدية التي كانت تحدد المسؤوليات بين الزوجين بشكل صارم. "الاعتقاد السائد" في بعض المجتمعات بأن المرأة يجب أن تركز فقط على المنزل والأبناء يمكن أن يؤدي إلى "صراعات بين الزوجين" حول توزيع المهام والحقوق الأسرية. من جهة أخرى، قد تواجه المرأة "صعوبة في التوفيق بين العمل والمنزل"، وهو ما قد يؤدي إلى شعورها بالضغط النفسي أو الإرهاق. وفقًا لدراسة "محمود (2018)"، "تواجه المرأة العاملة تحديات متعددة في التوفيق بين الحياة العملية والحياة الأسرية، مما يؤثر على استقرار الأسرة وتوازنها" (محمود، س. ، 2018، ص. 129) لذلك، يتطلب الأمر "دعماً اجتماعياً" وتشريعياً من أجل مساعدة المرأة في التأقلم مع هذه التحديات.

### 4. تعزيز الأمن الأسري عبر المشاركة الاقتصادية للمرأة

من خلال التفاعل بين "المشاركة الاقتصادية للمرأة" و"الأمن الأسري"، تظهر العلاقة المعقدة التي تربط بين قدرة المرأة على تلبية احتياجات أسرتها الاقتصادية من جهة، وتأثير ذلك على "العلاقات الأسرية" من جهة أخرى. وفقًا للدراسة التي أجراها "عبد الله (2020)"، فإن "الأسرة التي تشارك فيها المرأة اقتصاديًا تتمتع "بدرجة أعلى من الاستقرار المالي"، مما يؤدي إلى بيئة أسرية أكثر إيجابية" (عبد الله، ر.، 2020، ص. 115).

إن تحقيق "الأمن الأسري" يتطلب بشكل أساسي "توزيعًا عادلًا للموارد" داخل الأسرة، وتقدير "دور المرأة" كشريك اقتصادي، مما يعزز "التفاهم المشترك" بين أفراد الأسرة. إن تعزيز "الشراكة بين الرجل والمرأة" في المجالات الاقتصادية يسهم في "توازن القوى الأسرية"، ويؤدي إلى علاقات أسرية أكثر تعاونًا.

### 5. سياسات دعم المرأة وتحقيق الأمن الأسري

من خلال تحليل العوامل التي تسهم في تعزيز "مشاركة المرأة الاقتصادية"، نجد أن "السياسات الحكومية" تلعب دورًا رئيسيًا في ضمان تعزيز حقوق المرأة في العمل. تحتاج المرأة إلى "دعم تشريعي" يضمن لها "حقوقًا متساوية" في سوق العمل، بالإضافة إلى وجود "آليات اجتماعية" لدعم التوازن بين العمل والحياة الشخصية. إن غياب هذه السياسات قد يؤدي إلى تهميش دور المرأة وتحديد فرصها الاقتصادية بشكل غير عادل.

تشير "الدراسات السوسيولوجية" إلى أن "الاستثمار في سياسات دعم المرأة" يعزز بشكل مباشر "الأمن الأسري". ففي دراسة قامت بها "خليل (2017)" حول دور التشريعات في تحسين وضع المرأة في لبنان، تم التأكيد على أن "وجود سياسات داعمة للمساواة الجندرية يعزز من مشاركة المرأة في الاقتصاد، ويسهم في تحسين استقرار الأسرة" (خليل، ع. ، 2017، ص. 85).

**الاستنتاجات**

1. "أثر المشاركة الاقتصادية على استقرار الأسرة": تبين أن مشاركة المرأة في سوق العمل تساهم في تعزيز "استقرار الأسرة" من خلال تقليل الاعتماد على دخل واحد، وزيادة التعاون بين الزوجين في اتخاذ القرارات الاقتصادية والاجتماعية.
2. "التمكين الاقتصادي للمرأة": من خلال التمكين الاقتصادي، تزداد قدرة المرأة على التأثير في القرارات الأسرية، ما يعزز من "استقلاليتها" ويسهم في تحسين الوضع الأسري بشكل عام.
3. "التحديات الثقافية والاجتماعية": على الرغم من الفوائد العديدة، تواجه المرأة في لبنان "تحديات اجتماعية وثقافية" تحول دون تحقيق المساواة الاقتصادية الكاملة، وهو ما يتطلب تغييرات ثقافية و"تشريعية" لتسهيل هذه المشاركة.
4. "دور السياسات الحكومية": من الضروري أن تلعب "السياسات العامة" دورًا فاعلًا في "دعم المرأة" وتحقيق "المساواة الجندرية" في سوق العمل، خاصة من خلال توفير بيئة تشريعية داعمة لحقوق المرأة.
5. "التوازن بين العمل والأسرة": يجب على "الدولة والمجتمع" توفير "الدعم الاجتماعي" والتشريعي للنساء العاملات من أجل التوفيق بين أدوارهن في العمل والمنزل، مما يسهم في تحسين "الأمن الأسري".

**الفصل الرابع: "التحديات التي تواجه المرأة اللبنانية في مشاركتها الاقتصادية: التحليل السوسيولوجي**

على الرغم من التحسن الملحوظ في مشاركة المرأة اللبنانية في الحياة الاقتصادية في العقود الأخيرة، فإن هناك العديد من "التحديات الاجتماعية، الاقتصادية، والسياسية" التي تواجهها المرأة في هذا المجال. في هذا الفصل، سيتم استكشاف هذه التحديات من خلال تحليل سوسيولوجي عميق يهدف إلى فهم العوامل التي تعيق مشاركة المرأة اللبنانية في سوق العمل بشكل كامل، ودور هذه العوامل في الحد من قدرة المرأة على التأثير الاقتصادي والاجتماعي داخل الأسرة والمجتمع.

### 1. التحديات الثقافية والاجتماعية

تعتبر "التقاليد الثقافية" و"الأعراف الاجتماعية" من أبرز العوامل التي تحد من مشاركة المرأة اللبنانية في الأنشطة الاقتصادية. فالمجتمع اللبناني، الذي يشتهر بتنوعه الثقافي والديني، يفرض في بعض الأحيان "معايير اجتماعية صارمة" تحد من حرية المرأة في الانخراط في العمل خارج المنزل. وفقًا لما ذكره "الخطيب (2019)"، "التصورات الثقافية السائدة في المجتمع اللبناني لا تزال تشترط أن يكون الدور الأساسي للمرأة في البيت، وهذا يعيق بشكل كبير مشاركتها الفعالة في سوق العمل" (الخطيب، م.، 2019، ص. 87).

هذا التوجه يعزز من فكرة أن المرأة يجب أن تركز على أدوارها المنزلية وتربية الأطفال، بينما يُنظر إلى العمل خارج المنزل على أنه "مؤثر سلبي" على استقرار الأسرة. "الضغط الاجتماعي" الناتج عن هذه المفاهيم يجعل من الصعب على المرأة اتخاذ قرار العمل أو متابعة التعليم في بعض الحالات.

### 2. التحديات القانونية والسياسية

على الرغم من أن "القوانين اللبنانية" تدعم حقوق المرأة في العمل، إلا أن "التمييز الجندري" لا يزال قائمًا في بعض المجالات. فهناك العديد من "الفرص الوظيفية" التي تبقى محصورة بالرجال، خاصة في القطاعات التي تعتبر "تقليدية" أو "ذكورية" مثل السياسة، والاقتصاد، وبعض الصناعات الثقيلة. كما أن "التمييز في الأجور" بين الرجل والمرأة في نفس الوظيفة يعد من أبرز القضايا التي تواجه النساء في لبنان. "الدراسة التي أجراها عبد الله (2020)" تشير إلى أن "الفجوة بين أجور الرجال والنساء في لبنان تزداد في بعض القطاعات، مما يحد من قدرة المرأة على تحقيق الاستقلال المالي الكامل" (عبد الله، ر.، 2020، ص. 94).

إضافة إلى ذلك، رغم وجود بعض التشريعات التي تدعم حقوق المرأة في العمل، فإن تطبيق هذه القوانين يعاني من "القصور" في التنفيذ. "الممارسات التقليدية" و"الهيكل الإداري" في بعض الشركات لا يساعدان في ضمان الحقوق الكاملة للمرأة العاملة، مما يعزز من "التمييز الوظيفي".

### 3. التحديات الاقتصادية

يعد "الأزمة الاقتصادية" التي يمر بها لبنان منذ عدة سنوات من أبرز العوامل التي تؤثر على "فرص عمل النساء". وفقًا لـ "محمود (2018)"، "التدهور الاقتصادي في لبنان ساهم في ارتفاع نسب البطالة بين النساء بشكل كبير، ما يزيد من صعوبة دخولهن إلى سوق العمل" (محمود، س.، 2018، ص. 120). يعاني لبنان من العديد من الأزمات الاقتصادية المتتالية التي أثرت بشكل كبير على القطاعات الاقتصادية المختلفة، وأدت إلى "تراجع فرص العمل" وزيادة الضغط على الوظائف الموجودة، ما أثر بدوره على مشاركة المرأة في الاقتصاد.

علاوة على ذلك، تؤثر "الظروف الاقتصادية" على قدرة المرأة على "تحقيق التوازن بين العمل والحياة الشخصية". كما أن غياب السياسات الحكومية التي تدعم "العمالة النسائية" بشكل خاص يجعل من الصعب على النساء تحقيق استقرار مهني واجتماعي في سوق العمل.

### 4. التحديات المرتبطة بالتعليم والتدريب المهني

لا شك أن "التعليم" يعتبر من العوامل الرئيسية التي تسهم في "تمكين المرأة" وزيادة مشاركتها الاقتصادية. ولكن رغم أن لبنان يشهد مستويات تعليمية عالية لدى النساء، إلا أن "الفجوة التعليمية" لا تزال موجودة بين النساء والرجال في بعض المجالات، مثل "التخصصات العلمية" و"التكنولوجيا". "دراسة أجراها االشريف (2019)" تشير إلى أن "النساء في لبنان لا

يشاركن بنفس المستوى في التخصصات التي تشهد نموًا اقتصاديًا كبيرًا مثل تكنولوجيا المعلومات والهندسة، مما يحد من قدرتها على المنافسة في سوق العمل الحديث" (االشريف، ر.، 2019، ص. 105).

إضافة إلى ذلك، يواجه الكثير من النساء تحديات في الحصول على "فرص التدريب المهني" التي تؤهلهن لدخول بعض القطاعات الاقتصادية المتقدمة. "الدور التقليدي" في التعليم الذي يركز غالبًا على "التخصصات الأدبية والفنية" بدلاً من التخصصات العلمية والتقنية يمكن أن يُساهم في تقليل قدرة المرأة على التكيف مع "متطلبات سوق العمل المتطور".

**5. التحديات المتعلقة بالعمل غير الرسمي والظروف غير المستقرة**

تعتبر "العمالة غير الرسمية" من أبرز التحديات التي تواجه النساء في لبنان. تعمل العديد من النساء في القطاع غير الرسمي أو في "الوظائف المؤقتة" التي تفتقر إلى "الحقوق القانونية" مثل التأمين الاجتماعي والصحي. وفقًا لدراسة "الصالح (2020)"، "أكثر من 50% من النساء في لبنان يعملن في القطاعات غير الرسمية التي لا توفر لهن حقوق العمل الأساسية" (الصالح، ف، 2020، ص. 130).

يعود ذلك إلى "الضغط الاقتصادي" الذي يعاني منه الكثير من الأسر اللبنانية، والذي يدفع النساء للعمل في "وظائف غير مستقرة" وغير مدفوعة الأجر بشكل كافٍ. بالإضافة إلى ذلك، قد لا يحصل العديد من هؤلاء النساء على التدريب أو التعليم اللازمين لتطوير مهاراتهن وبالتالي يظللن "مقيدات" في الوظائف ذات الأجور المنخفضة.

**الاستنتاجات**

1. التحديات الثقافية والاجتماعية": تواجه المرأة اللبنانية "ضغطًا اجتماعيًا" بسبب التوقعات الثقافية التي تضع قيودًا على مشاركتها في العمل خارج المنزل. هذه التحديات تحد من فرصها في تحقيق استقلال اقتصادي كامل.

2. التمييز القانوني والسياسي": رغم وجود قوانين تحمي حقوق المرأة، إلا أن "التمييز الجندري" ما يزال قائمًا في بعض القطاعات، ما يقلل من فرص المرأة في سوق العمل.

3. الظروف الاقتصادية": ساهمت "الأزمات الاقتصادية" في لبنان في زيادة "البطالة بين النساء"، مما يعوق مشاركتهن الفعالة في الاقتصاد ويؤثر سلبًا على استقرارهن المهني.

4. التعليم والتدريب المهني": على الرغم من "مستوى التعليم المرتفع" لدى النساء، إلا أن هناك "فجوة تعليمية" في بعض التخصصات الحيوية مثل "التكنولوجيا"، مما يقلل من فرصهن في الحصول على وظائف في القطاعات المتقدمة.

5. العمل غير الرسمي": تعاني الكثير من النساء من "العمل في القطاع غير الرسمي"، مما يقلل من استقرارهن المالي والاجتماعي ويحد من حقوقهن في العمل.

**الفصل الخامس: تحليل نتائج الدراسة الميدانية في صيدا وضواحيها: قراءة نوعية في تجارب النساء**

سعيًا لفهم طبيعة المشاركة الاقتصادية للمرأة اللبنانية في محيطها الأسري وتأثيرها على الأمن الأسري، استند هذا الفصل إلى "منهج نوعي" اعتمد على "المقابلات شبه الموجهة" و"تقنية دراسة الحالة". وقد تم اختيار "مدينة صيدا وضواحيها" كمجال ميداني للدراسة، كونها تمثل بيئة حضرية وشبه حضرية في آن، وتجمع بين تنوع اجتماعي وثقافي وديني يعكس واقع المرأة اللبنانية بشكل مركّب، خاصة في ظل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة في العقد الأخير.

**1. خصائص العينة الميدانية**

تكوّنت العينة من "12 امرأة" تتراوح أعمارهن بين 30 و55 سنة، وتم اختيارهن بناءً على معايير التنوع في الحالة الاجتماعية (متزوجات، أرامل، مطلقات)، والمستوى التعليمي، وطبيعة العمل (موظفات، عاملات في القطاعات غير

الرسمية، صاحبات مشاريع صغيرة). وقد تم إجراء المقابلات في مناطق مختلفة من صيدا، بما فيها "البلد القديمة، حارة صيدا، عبرا، ومخيم عين الحلوة"، ما أتاح مقاربة متعددة الأبعاد لتجربة المرأة الاقتصادية في هذه البيئة.

**2. دوافع المشاركة الاقتصادية في صيدا**

غالبية النساء أشارت إلى أن "الدافع الاقتصادي البحت" كان المحرك الأساسي للعمل، خصوصًا مع تراجع دخل الأسرة بعد "الأزمة الاقتصادية وانهيار الليرة اللبنانية". إحدى المشاركات (37 عامًا، مطلقة، تعمل في بيع الأطعمة المنزلية) صرّحت : "بعد ما خرب البلد، حسّيت لازم أشتغل، ما بقى فيني استند عحدا. بعت ذهب أمي وبلّشت مشروع صغير من البيت" (المقابلة رقم 4، 2025).

تشير هذه التجربة إلى ما وصفه "عبد الله (2020)" بأن "الأزمات الاقتصادية تُنتج واقعًا اقتصاديًا جديدًا تُجبر فيه المرأة على إعادة التفاوض على موقعها ضمن البنية الأسرية" في المقابل، عبّرت نساء أخريات عن "رغبة في تحقيق الذات" كدافع موازٍ للحاجة الاقتصادية، ما يعكس تنامي وعي النساء بدورهن في المجال العام. (عبد الله، ر، 2020، ص. 97)

**3. التحديات الاجتماعية والثقافية للعمل**

رغم الانخراط في سوق العمل، لا تزال النساء في صيدا يواجهن "قيودًا ثقافية واجتماعية" تعكس بُنية أبوية قوية. إحدى المشاركات (42 عامًا، متزوجة، تعمل في صالون تجميل) قالت :

" <زوجي ما بيحب اشتغل، بس قبل لأنو الوضع كتير صعب. دايمًا بحس لازم برر كل خطوة بعملها" (المقابلة رقم 7، 2025).

هذا النوع من التفاوض داخل الأسرة يُبرز "استمرار الهيمنة الذكورية" حتى في ظل الأزمات، كما لاحظت "الصالح (2021)" بأن "المرأة العاملة في لبنان غالبًا ما تكون مطالبة بإثبات شرعية عملها، خصوصًا في المجتمعات الحضرية التقليدية" (الصالح، ف، 2020، ص. 89).

**4. تأثير العمل على العلاقات الأسرية**

العمل خارج المنزل أعطى النساء المشاركات "إحساسًا بالقوة والسيطرة على حياتهن"، لكنه أيضًا فرض عليهن أعباء إضافية، إذ أشرن إلى شعور "بضغط مضاعف بين متطلبات العمل ورعاية الأسرة". إحدى النساء (35 عامًا، أرملة، موظفة في مدرسة خاصة) قالت :

" حبحس إني عم بشتغل شغلتين: بشتغل برّا، وبرجّع بكمل شغل البيت لحالي، بس ما بقدر وقّف، لازم أكمّل" (المقابلة رقم 2، 2025).

هذا يعكس ما أشار إليه "خليل (2020)" حول "العمل المزدوج للمرأة العاملة في مجتمعات الشرق الأوسط، والذي يثقل كاهلها دون دعم حقيقي من الدولة أو الرجل" (خليل، ع، 2020، ص. 66).

**الأمن الأسري وتمثلاته لدى النساء**

عند سؤالهن عن مفهوم "الأمن الأسري"، ربطت غالبية النساء بينه وبين "القدرة على تأمين الاحتياجات الأساسية" (مأكل، تعليم، صحة) من جهة، و"الشعور بالاستقرار العاطفي والمجتمعي" من جهة أخرى. تقول إحدى المشاركات (33 عامًا، مطلقة، تدير مشغل خياطة منزلي) :

" الأمان لما بحس إني فيي أعيل ولادي، وما أمد إيدي لحدا. الشغل عطاني كرامتي" (المقابلة رقم 10، 2025).

هنا يظهر كيف تتحول المشاركة الاقتصادية إلى "وسيلة لإعادة بناء الذات والهوية"، لا مجرد أداة كسب مادي. كما يتقاطع هذا المعنى مع ما ورد في "االشريف :"

" الأمن الأسري عند النساء في البيئات الهشة لم يعد مرتبطًا فقط بالحماية من العنف، بل بات متجذرًا في الاستقلال المالي والقدرة على اتخاذ القرار". (االشريف، ر، 2019، ص. 115).

**الاستنتاجات التحليلية**

1. "المرأة في صيدا انخرطت في النشاط الاقتصادي مدفوعة بالحاجة، لكن مشاركتها تحولت إلى مسار للاستقلال وإعادة بناء الذات."
2. "تواجه النساء مقاومة اجتماعية ثقافية في بيئة محافظة نسبيًا، ما يجبرهن على التفاوض المستمر داخل الأسرة على شرعية العمل."
3. "المشاركة الاقتصادية تسهم في تعزيز الأمن الأسري، لكنها تترافق مع ضغوط جسدية ونفسية بسبب غياب التوزيع العادل للأدوار."
4. "الوعي المتزايد لدى النساء بأهمية دورهن الاقتصادي يعكس تحولًا في تمثلات الهوية النسائية في الفضاء الأسري والمجتمعي."

**الفصل السادس: التحليل العام والتوصيات**

بعد تحليل نتائج الدراسة الميدانية في صيدا، التي تركزت على "المشاركة الاقتصادية للمرأة" ودورها في تحقيق "الأمن الأسري"، يأتي هذا الفصل لعرض "قراءة تحليلية نقدية" للنتائج المستخلصة من الدراسة، بالإضافة إلى اقتراحات وتوصيات قد تسهم في فهم أعمق للتحديات والفرص التي تواجه المرأة اللبنانية في سياقها الأسري والاقتصادي.

سوف تتضمن هذه القراءة النقدية مراجعة للعوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تؤثر في مشاركة المرأة في سوق العمل، وتسليط الضوء على العوائق التي تقف أمام مشاركتها الفاعلة في الاقتصاد الوطني.

**1. قراءة نقدية لنتائج الدراسة**

نتائج الدراسة الميدانية، على الرغم من تباينها في بعض الجوانب، تعكس بشكل رئيسي "ديناميكيات معقدة" تحكم علاقة المرأة بالعمل داخل الأسرة في مدينة صيدا. يمكن تلخيص أبرز النتائج النقدية كما يلي:

–"التفاوت الجندري الثقافي في الأسر اللبنانية": أظهرت المقابلات تفاوتًا كبيرًا في مدى "قبول المجتمع والأسرة" لمشاركة المرأة في العمل، خاصة في الأسر التي تعيش في بيئات ثقافية محافظة. على الرغم من بعض التقدم الذي أحرزته المرأة في مجال العمل، فإن "القيود الجندرية الثقافية" ما زالت تحدّ من تحررها الاقتصادي. "الدور التقليدي" للمرأة داخل الأسرة، وخاصة في الأسر ذات الخلفية الدينية المحافظة، يبقى عاملًا أساسيًا في فرض توازنات غير عادلة.

في هذا السياق، نجد أن بعض المشاركات قد عبّرن عن شعورهن بالذنب بسبب مشاركتهن في العمل خارج المنزل، وهو ما يشير إلى "استمرار الهيمنة الذكورية" في تحديد الخيارات الاقتصادية للمرأة داخل الأسرة. هذا يتقاطع مع ما لاحظه "خليل (2020)" من أن "المرأة، رغم مشاركتها الاقتصادية، تواجه دائمًا تحديات مرتبطة بتمثيلها الاجتماعي والجندري داخل الأسرة والمجتمع" (خليل، ع، 2020، ص. 66).

–"الدور المحوري للأزمات الاقتصادية": أظهرت الدراسة أن الدافع الرئيسي وراء مشاركة المرأة الاقتصادية في صيدا كان "الأزمة الاقتصادية" التي فرضت واقعًا جديدًا على الأسر اللبنانية. لكن العوامل الاقتصادية لا تقتصر على توفير احتياجات الأسرة، بل تتداخل مع "التحولات الاجتماعية". إذ تحولت مشاركة المرأة إلى "أداة لتحسين وضعها الاجتماعي

والاقتصادي"، وهو ما يوازي ما أشار إليه "عبد الله (2020)" حول "دور الأزمات في تغيير هيكلية العلاقات الأسرية، حيث تتحول المرأة من كونها مربية أطفال فقط إلى مقدمة رئيسية للموارد" (عبد الله، ر، 2020، ص. 97).

–"التوتر بين الاستقلالية والالتزامات الأسرية": تمثل "الضغط الزمني" و "العبء المزدوج" من أبرز العوائق التي تواجه النساء العاملات في صيدا. ورغم الرغبة في "تحقيق الاستقلالية الاقتصادية"، لا تزال العديد من النساء يشعرن بتوتر كبير بين مسؤوليتهن في العمل ورعايتهن للأسرة. وهذا يرتبط بنقص الدعم المجتمعي، خاصة في ظل غياب سياسات حكومية فعّالة لدعم "العمل المزدوج". هذا الواقع أكدته العديد من المشاركات اللواتي ذكرن أنهن يضطررن للتضحية في وقت فراغهن وصحتهن لتحقيق التوازن بين المنزل والعمل.

**التوصيات**

بناءً على نتائج هذه الدراسة التحليلية، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات التي قد تساهم في تحسين الواقع الاقتصادي والاجتماعي للمرأة اللبنانية وتعزيز مشاركتها الاقتصادية على صعيد الأسرة والمجتمع:

–"تعزيز الوعي الاجتماعي بأهمية مشاركة المرأة في العمل": ينبغي على المجتمع اللبناني أن يعيد النظر في "الأدوار الجندرية التقليدية" التي تحد من مشاركة المرأة الفاعلة في الاقتصاد. يمكن تعزيز الوعي من خلال برامج إعلامية وتربوية تركز على المساواة في العمل وأهمية دعم المرأة لتحقيق طموحاتها الاقتصادية.

–"توفير بيئة قانونية داعمة للمرأة العاملة": من الضروري أن يتم تطوير سياسات وتشريعات تضمن "العدالة في العمل"، مثل "التمتع بحقوق متساوية" في الأجر، وتوفير "إجازات أمومة" ودعم اجتماعي للنساء العاملات، خاصة في القطاع غير الرسمي.

–"تشجيع الاستثمار في المشاريع الصغيرة للنساء": يمكن للحكومة اللبنانية والمنظمات غير الحكومية دعم النساء في صيدا من خلال برامج "تمويل ميسر" لإنشاء مشاريع صغيرة. هذا يمكن أن يُحفّز النساء على المساهمة بشكل أكبر في الاقتصاد المحلي ويقلل من اعتمادهن على الرواتب التقليدية.

–"توفير الدعم النفسي والمجتمعي للنساء العاملات": يجب إنشاء مراكز دعم متخصصة تقدم استشارات نفسية واجتماعية للنساء اللواتي يواجهن صعوبات في التوفيق بين العمل والالتزامات الأسرية. ذلك سيساعد النساء على التغلب على التحديات النفسية والضغط الاجتماعي الناتج عن أعباء العمل المزدوج.

**الاستنتاجات العامة**

بناءً على التحليل النقدي لهذه الدراسة، يمكن القول إن مشاركة المرأة اللبنانية الاقتصادية في صيدا تمثل "مفترق طرق" بين التحديات الكبرى والفرص المستجدة. صحيح أن المرأة قد تحقق "استقلالًا ماليًا نسبيًا"، إلا أن وجود "عوامل ثقافية" و "اقتصادية" ما زالت تقيّد قدراتها على التفاعل الكامل في سوق العمل وتؤثر في مشاركتها الفاعلة في صنع القرارات الأسرية. ولذا، فإن تحقيق "الأمن الأسري" يتطلب "دعمًا اقتصاديًا اجتماعيًا وثقافيًا" يعزز من مكانة المرأة، ويراعي التوازن بين حقوقها وواجباتها داخل الأسرة والمجتمع.

هذه الدراسة تسلط الضوء على الحاجة الملحة لتغيير جذري في النظرة إلى المرأة، وتحقيق "التوازن بين العمل والمنزل"، وتعزيز مشاركتها في الحياة الاقتصادية والسياسية في لبنان بشكل عام وصيدا بشكل خاص.

**الخاتمة**

في ختام هذا البحث، يمكننا التأكيد على أن "المشاركة الاقتصادية للمرأة" في لبنان تعد عاملاً مهمًا في بناء "الأمن الأسري". تتعدد أبعاد هذه المشاركة من حيث تأثيرها على الاستقرار الاقتصادي للأسرة، وكذلك على تعزيز دور المرأة في

اتخاذ القرارات الأسرية. من خلال نتائج الدراسة الميدانية التي تم إجراؤها في مدينة صيدا، تبين أن المرأة اللبنانية قد بدأت تشهد تقدمًا نسبيًا في مجال المشاركة الاقتصادية، ولكنها ما زالت تواجه العديد من "التحديات الثقافية" و "الاقتصادية" التي تعيق قدرتها على التأثير الفعّال في الحياة الاقتصادية والمجتمعية.

على الرغم من "الأزمات الاقتصادية" التي تعصف بالبلاد، فإن المرأة تظل عنصرًا أساسيًا في تفعيل العجلة الاقتصادية للأسرة والمجتمع ككل. إلا أن الدور التقليدي للمرأة داخل الأسرة ما يزال يؤثر بشكل مباشر على إمكانية استفادتها من فرص العمل المتاحة، حيث أن الأدوار الجندرية السائدة تشكل عائقًا أمام استثمار قدراتها بالكامل.

**التوصيات**

1. "تعزيز الوعي المجتمعي بالجندرية:" يتعين على المؤسسات التعليمية والإعلامية العمل على زيادة الوعي حول أهمية "التمثيل الجندري المتساوي" في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية. وذلك عبر حملات توعية تشجع النساء على ممارسة حقوقهن الاقتصادية في الأسرة والمجتمع.
2. "تحسين السياسات القانونية والاجتماعية:" من المهم أن تعمل الحكومة اللبنانية على سن تشريعات "داعمة لحقوق المرأة العاملة"، بما في ذلك قوانين تحمي حقوق النساء في العمل وتوفر فرصًا متساوية مع الرجال، كحق الأجر المتساوي وإجازات الأمومة وغيرها من الحقوق الاجتماعية.
3. "تحفيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة للنساء:" يجب على الدولة والمنظمات غير الحكومية تطوير "برامج تمويلية" مبتكرة لدعم المشاريع الصغيرة التي تديرها النساء في المجتمعات المحلية، لتوفير فرص اقتصادية مستدامة لهن وتعزيز استقرار الأسر.

**المراجع**

**أولا: المراجع العربية**


الخطيب، م. . (2019). العلاقات الأسرية والعمل: دراسة سوسيولوجية في لبنان. *مجلة الدراسات الاجتماعية.*

الخطيب، م. (2019). *التحديات الثقافية والاجتماعية في مشاركة المرأة الاقتصادية.* مجلة الدراسات الاجتماعية.

السعداوي، ن. . (1981). *المرأة والجنس: دراسة تحليلية.* دار الفكر العربي.

الشريف، ر. (2019). تحولات تمثلات الأمن الأسري عند المرأة اللبنانية. *مجلة الدراسات النوعية،، 12(2).*، 115.

الشريف، ر. (2019). *الفجوة التعليمية وتأثيرها على سوق العمل.* جامعة بيروت.

الشريف، ر. (2020). *المرأة اللبنانية والقوانين الاقتصادية.* لبنان: دار الفارس للطباعة.

الصالح، ف. (2021). المرأة اللبنانية في القطاع غير الرسمي. *مجلة الدراسات الاقتصادية، 15(4).*

الصالح، ف. (2021). المرأة والعمل: قيود الثقافة والواقع. *مجلة العلوم الاجتماعية، 19(1)*، 89.

بورديو، ب. (1991). *التفكير السوسيولوجي: السلطة الرمزية.* (س. ناصر. ، المترجمون) مؤسسة الدراسات.

خليل، ع. (2020). *أعباء العمل المزدوج لدى المرأة العربية.* المركز اللبناني للدراسات النسوية.

خليل، ع. . (2017). المرأة والتنمية: سياسات الاقتصاد الاجتماعي. *مجلة الدراسات الاقتصادية.*

خليل، ع. (2020). *دور المرأة في المجتمع اللبناني: التحديات والفرص.* دار النهضة.

شرف الدين، ر. (2020). *المرأة والسلطة في الأسرة اللبنانية.* بيروت: : المركز العربي للبحوث.

شرف الدين، ر. (بلا تاريخ). المرأة في مجتمعات الشرق الأوسط: الصراع بين الأدوار الجندرية والاقتصادية. *مجلة الدراسات الاجتماعية،، 12(4)*، 110-125.

عبد الله، ر. (2020). *المرأة والتحولات الاقتصادية في لبنان.* لبنان: دار المنهل.

عبد الله، ر. (2020). *التمييز الجندري في سوق العمل اللبناني.* دار الفارس.

عبد الله، ر. (2020). *المشاركة الاقتصادية للمرأة وأثرها على الأمن الأسري.* . جامعة بيروت العربية.

عبد الله، م. . (2019). *المرأة والعمل: التحديات الاقتصادية والاجتماعية في لبنان.* لبنان: جامعة بيروت العربية.

عطية، ف. (2017). *الأمن الأسري في المجتمعات العربية: دراسة في المفهوم والتحولات*. دار المعرفة.

عطية، ف. (2017). *دور المرأة في تعزيز الأمن الأسري: من التمكين إلى الاستقلالية*. دار الفارس.

محمود، س. (2018). التعليم وتمكين المرأة: دراسة سوسيولوجية في لبنان. *مجلة العلوم الاجتماعية*، 143.

محمود، س. . (2018). *المرأة والعمل في لبنان: التحديات والفرص*. دار النهضة.

محمود، س. (2018). *التحديات الاقتصادية التي تواجه المرأة اللبنانية*. لبنان: دار النهضة.

**ثانيا: المراجع الأجنبية**

Giddens, A. . (1992). *The transformation of intimacy: Sexuality, love, and eroticism in modern societies.* Stanford University Press.

Connell, R. (2009). *Gender: In World Perspective.* Polity.

Fraser, N. (1997). *Justice Interruptus: Critical Reflections on the "Postsocialist" Condition*.* Routledge.

Giddens, A .(2013) .*Sociology7* الإصدار) th ed .(Polity Press.

Parsons, T. (1951). *The Social System.* Free Press.

UN Women. (2021). *Impact of Lebanon's Crisis on Women's Economic Empowerment.* UN Women.